



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يتحدث للصحافيين أمس

## جلسة خاصة يوم الخميس المقبل بخصوص العمالة الوافدة والتوظيف الغانم: تسلمت ردود استيضاحات الحمود من النواب المستجوبين وأحلتها للوزير

### رئيس مجلس الأمة يهنئ الهند وأستراليا بالأعياد الوطنية

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيات تهنئة إلى رئيسة المجلس الأدنى للبرلمان (لوك سابها) في جمهورية الهند سوميترا ماهاجان ورئيس المجلس الأعلى للبرلمان (راجيا سابها) كما بعث الرئيس الغانم ببرقيات تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في أستراليا توني سميت ورئيس مجلس الشيوخ ستيفين باري وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

أعمال جلسة يوم الثلاثاء المقبل وسياتي دوره وفق لائحة المجلس مباشرة بعد التصديق على المضايقات وبند الرسائل الواردة والأسئلة ومن ثم بعد ذلك رفع الحصانات وبقية جدول الأعمال سيستكمل في يوم الأربعاء، ودا على سؤال حول اجتماعه بوزير الداخلية والبلدية ووكيل وزارة الإعلام، قال الغانم: إن الاجتماع لا علاقة له بالأحداث الحالية، بل مناقشة ملف لدى بعض النواب والمشاكل التي يمكن حلها عن طريق الاجتماعات والحوار.

ونوه الغانم إلى أن هناك جلسة خاصة يوم الخميس المقبل بخصوص العمالة الوافدة والتوظيف بناء على طلب مقدم من قبل 10 من النواب وتم توجيه الدعوة لأعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية لحضورها.

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه أحال إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الرد على استيضاح بشأن بعض الأمور الواردة في محاور مسأله المدرجة على جدول أعمال الجلسة المقبلة، مشيراً إلى أنه وجه الدعوة لأعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية لحضور الجلسة الخاصة بالعمالة الوافدة والتوظيف يوم الخميس المقبل.

وقال الغانم في تصريح صحفي يوم أمس «تسلمت من الأخوة الأفاضل مقدمي استجواب وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الرد على استيضاحات الأخ الوزير وأرسلته إليه مباشرة والمفترض أن يصله اليوم»، مشيراً إلى أن الاستجواب سيكون مدرجاً على جدول

## العدساني: تخصيص ساعة بشأن قضية الإيداعات

قدمت هذا القانون في المجلس السابق والحالي وهو منع جميع الأمور لتفويت واقعة صحة كلامي وتحديدا في جلسة 19 نوفمبر 2014 عندما خرجوا وقالوا إن رياض العدساني كلامه غير صحيح، لذلك سأذكر كل شيء بالدليل اسمه بالطلب أعاصر ضمه بالبدلة والبراهين ولن أقبل أي نائب أن يوقع معي إلا بعد أن ينظر إلى الدلائل وكل شيء ذكرته بالسابق سأثبت لكم.



رياض العدساني

وأطلب العدساني بأن تكون الجلسة علنية؛ لأنني سأذكر أسماء النواب بالإسم، وأملك الوثبوتيات عليهم، وأقل نائب تسلم 700 ألف دينار و4 نواب تسلموا من مليون إلى مليون ونصف و3 نواب ثلاثة ملايين ونائبين 4 ملايين ونائب 6 ملايين ونائب 7 ملايين ونائب 9 ملايين و700 ألف وجميعهم ذهبوا إلى النيابة التي حفظت القضية، وردت النيابة بأن هناك نقضا بالقانون والمحكم تدين وتبرئ، ولذلك أقول لنواب مجلس 2013 لماذا لم تخرجوا قرار الحكم وتشفوا الحقيقة للشعب الكويتي؟

أين نتائج وتقارير لجنة الإيداعات؟ ولذلك سأقدم جميع الأمور لتفويت واقعة صحة كلامي وتحديدا في جلسة 19 نوفمبر 2014 عندما خرجوا وقالوا إن رياض العدساني كلامه غير صحيح، لذلك سأذكر كل شيء بالدليل اسمه بالطلب أعاصر ضمه بالبدلة والبراهين ولن أقبل أي نائب أن يوقع معي إلا بعد أن ينظر إلى الدلائل وكل شيء ذكرته بالسابق سأثبت لكم.

وبين العدساني: لا أقبل اطلاقاً بأن تتضخم حسابات المرشح ونفسه يراقب على الحكومة، ميمنا أن هناك نوابا تسلموا مبالغ «كاش» وقاموا بعد ذلك بإيداع المبالغ بالنسبة، وهناك تصريح واضح من النائب العام بتاريخ 2012/10/18 وأكد الآتي أنه لا عقوبة إلا بنص والنص هذا موقوف على المشروع إقرار قانون كشف الجزاء وغسيل الأموال.

### ذكرت سابقاً

### أنتي ساكشفي

### القضية بتفاصيلها

### واليوم المسألة

### عند مجلس الأمة

### للتصويت وذلك

### للكشف

### عن الحقائق

### عن الحقائق

### عن الحقائق

### عن الحقائق

### عن الحقائق

أعلن النائب رياض العدساني أنه سيطلب تخصيص ساعة بعد الاستجواب بشأن قضية الإيداعات والنواب التي تضمنت حساباتهم والمبالغ التي أودعت بالبنوك وجميع الحقائق والمستندات والأدلة، مضيفاً أن وعد الحر دين وسبق أنه ذكر سابقاً أنني سأكشف القضية بتفاصيلها واليوم المسألة عند مجلس الأمة للتصويت وذلك للكشف عن الحقائق، وأنا أتحمل مسؤولياتي التي ذكرتها وسأكشف أسماء النواب السابقين بالإسم والرقم المودع بالملايين وهم نواب مجلس 2009.

وقال العدساني ردا على ما ذكره المجلس المنحل لـ 2013 إن هذا الكلام غير صحيح وعار من الصحة، أقول لهم: أنتم اليوم ضللتوا الشعب الكويتي ولم تكشفوا الحقيقة، وأضاف: إن لجنة الإيداعات في العام 2014 كانت صورية ولا قيمة لها أساسا والدليل

## الدمخي: تقدمت بقانون لإجراء عفو شامل عن بعض الجرائم من 2011 حتى 2016

### في السجن واستمرار

الملاحقات القضائية من دون أن تكون هناك مصالحة وطنية.

وأوضح أنه لجأ إلى هذا الاقتراح بقانون لأن العفو الخاص دائما يصدر لمن لديهم حكم نهائي، أما العفو الشامل فقد يشمل من لديه حكم نهائي أو ابتدائي وقد يكون موقوفا تحت التحقيق.

وقال إنه يسعى إلى فتح صفحة جديدة وإعادة التوافق الوطني وإعادة التقاف الناس حول القيادة السياسية، وهذه العلاقة المميزة بين الحاكم والمحكوم.

وأكد أننا أحوج ما نكون في هذه المرحلة والأخطار التي تحيط بنا من كل جانب إلى راب الصدع بيننا في الداخل وأن تكون هناك مصالحة وطنية.

في هذا القانون عدد كبير قد يصل إلى 500 شخص، وترفع عن كاهل أسرهم الأعباء والمعاناة بسبب هذه القضايا.

ولفت إلى أن بعض المستفيدين من هذا القانون بالسجن الآن تنفيذاً لأحكام قضائية نهائية صدرت بإدانتهم، وبعضهم صدرت ضدهم أحكام ابتدائية وبعضهم يتم التحقيق معهم.

وأوضح أن الدستور في المادة 75 لم ينص على العفو الشامل عتياً بل لهدف مهم وهو مواجهة حالات تمر بها البلاد تتطلب مصالحة وطنية، وهذه المصالحة تحتاج إلى صفاء نفوس. وأكد الدمخي أنه لا يمكن تحقيق انفراج سياسي مع استمرار هذه القضايا والأشخاص الموجودين



د. عادل الدمخي

### المرحلة الحالية

### تتطلب أن تكون

### هناك مصالحة

### وطنية

### وطنية

### وطنية

### وطنية

### وطنية

### وطنية

أعلن النائب د. عادل الدمخي عن تقديمه وعد من النواب اقتراحاً بقانون بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم، استناداً إلى نص المادة 75 من الدستور، على أن ينص العفو على جرائم من دون تحديد أشخاص، لكن بتاريخ معينة من 2011 إلى 8 سبتمبر 2016.

وقال إن المشروع عندما وضع هذه المادة في الدستور كان يسعى إلى تحقيق مصالحة وطنية، لافتاً إلى أنه في سبيل هذه المصالحة والتي أطلقنا مبادرتها منذ اليوم الأول من ترشيحنا للانتخاب. وأضاف الدمخي أنه منذ ذلك الوقت يسعى إلى ذلك، معرباً عن ثقائه بعد لقاء سمو الأمير وعرض هذا الأمر.

وبين أن من يستفيد

## الاستجواب تقدم في الحدود والكيفية التي رسمها الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة

# الطبيبائي والسبيعي والبابطين: جواز استجواب الوزير عن أعمال حكومة سابقة متى استمرت تلك الأعمال ولم يقم بتصحيحها

نحن من ينسأ لتجد الإجابة التي تبحث عنها في سؤالنا، من هو القيادي في وزارتك الذي زار جمهورية مصر العربية مع أحد المستشارين ووقعوا عقوداً حملوا من خلالها الوزارة عبئاً مالياً دون تفويض.

6- الفقرة الرابعة بالصفحة رقم 10 من صحيفة الاستجواب: نحن من يسألك لتجد الإجابة التي تريدها في سؤالنا، هل هناك عقد آخر غير الذي نتحدث عنه تم توقيع مع إحدى شركات الدعاية والإعلان لكسب من بعض المبردين وكان تطبيق الملل القاتل عطاء من لا يملك لمن لا يستقر؟

7- الفقرة التاسعة بالصفحة رقم 10 من صحيفة الاستجواب: نحن من نسألك لتجد الإجابة عنها في سؤالنا، من هم القياديون المعنيون في هذه الفقرة؟ وعموماً نقول لك إن المسؤول ليس بأعلم من السائل.

وختاماً: عندما يتحدث الوزير المستجوب عن الدستور ومواده فعليه أولاً تطبيقه على نفسه

3- الفقرة الرابعة بالصفحة رقم 8 من صحيفة الاستجواب: نحن من نسألك لتجد الإجابة التي تبحث عنها في سؤالنا، من هم المعنيون في هذه الفقرة.

4- الفقرة الأخيرة بصفحة 8 من صحيفة الاستجواب: استطيع مراجعة البيانات الحكومية التي ادلت بها الحكومة في جلستي 2015/11/4 و2016/12/21 لمجلس الأمة وتصريحاً بعد الاجتماع الذي حضرته الحكومة ممثلة بك مع مثلي اللجنة الأولمبية الدولية في لوزان بتاريخ 2015/10/12.

5- الفقرة الثانية بالصفحة رقم 10 من صحيفة الاستجواب: وكراماتها.

الدولية وكيف تعامل معها الوزير المستجوب، أما هذه الدول في الهند التي شاركت بأولمبياد الألعاب الأولمبية الشتوية في مدينة سوشي الروسية عام 2014 تحت العلم الأولمبي ونيجريا التي واجهت مشكلة مع الاتحاد الدولي لكرة القدم عام 2014 وروسيا التي واجهت مشكلة مع الاتحاد الدولي للعبة القوى عام 2016 اليونان التي واجهت مشكلة مع الاتحاد الدولي لكرة القدم عام 2016.

2- الفقرة الثالثة رقم 6 من صحيفة الاستجواب: استطيع أن تراجع المذكورة الأيضاحية للمرسوم بالقانون رقم 26 لسنة 2012 لتعرف الإجابة عن سؤالك، أما فمما يخص زوال آثار القانونين 2014/11/7 و2015/25/5 بصدور القانون رقم 2016/34/34 فهذا لا يعني زوال الآثار التي تجتمعت عن إصدار القوانين سالف الذكر وقرار إيقاف الحركة الأولمبية في الكويت صدر بسبب صدور قوانين جديدة بعد صدور المرسوم بالقانون 2012/26 والذي باركته اللجنة الأولمبية الدولية.

3- الفقرة الرابعة بالصفحة رقم 8 من صحيفة الاستجواب: نحن من نسألك لتجد الإجابة التي تبحث عنها في سؤالنا، من هم المعنيون في هذه الفقرة.

4- الفقرة الأخيرة بصفحة 8 من صحيفة الاستجواب: استطيع مراجعة البيانات الحكومية التي ادلت بها الحكومة في جلستي 2015/11/4 و2016/12/21 لمجلس الأمة وتصريحاً بعد الاجتماع الذي حضرته الحكومة ممثلة بك مع مثلي اللجنة الأولمبية الدولية في لوزان بتاريخ 2015/10/12.

5- الفقرة الثانية بالصفحة رقم 10 من صحيفة الاستجواب: وكراماتها.

تضمن بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها دونما تعميم أو تجهيل ودون أن يشوبها أي غموض أو التباس حسبما نصت عليه صراحة المادة (134) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وذلك بمراعاة أنه في الجلسة المحددة لمناقشة الاستجواب سيقوم المستجوب بشرح استجوابهم ومن ثم يجيب الوزير المستجوب ويكون في النهاية الحكم لممثلي الأمة لا سلطان عليهم في ذلك لغیر ضمائرهم الحية وحرصهم على مصالح الشعب وأمواله على النحو الذي فصلته المادة (136) وما بعدها من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة سالفة الذكر.

ومع ذلك وحتى لا نعطي الفرصة التي تريدها لتعطيل الاستجواب لمنع نواب الأمة من ممارسة دورهم الرقابي حفاظاً على المال العام أو السلامة المهنية للمصنّب الوزاري وهذا للأسف ما تفقده، ومن باب سد الذرائع، فإننا سنبين الآتي: كل محاور الاستجواب ونقاطه التي لم تطبق استيضاحاً عنها قد انتفى منها عنز الجهالة وعدم المشروعية، ولا يشوبها أي عوار دستوري وأي شوائب دستورية وغفوض لا يمكن مهما الرد بالشكل والمضمون كما بينت في طلب الاستيضاح.

وعليه، فإنك ستجد فيما يلي الإجابات التي تطلبها: 1- الفقرة الأولى بالصفحة رقم 6 من صحيفة الاستجواب: هذه الفقرة تتحدث عن دور الوزير ما قبل صدور قرار إيقاف الحركة الأولمبية والرياضية وماهية تحركاته بالمقارنة بدول وجهت لها المنظمات الدولية تهديداً بالإيقاف أو أوقفها فعلاً وكيف تعاملت هذه الدول مع المنظمات

في الوزارة، وهي التي يهتم بها المجلس النيابي للحكم لها أو عليها، وقد تولى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الحالي الشيخ سلمان الحمود مسؤولية الوزارتين منذ 2012/12/11 طبقاً للمرسوم الأميري رقم 296 لسنة 2012 وما زال مستمراً على رأس الوزارتين منذ ذلك الحين في التشكيلات الحكومية المتعاقبة.

ولا مجال للشك بأن هذا القرار التفسيري الواضح الصادر عن المحكمة الدستورية يزيل أي التباس لدى الوزير المستجوب ومستشاريه حول المسؤولية السياسية عن الأعمال التي صدرت منه والسياسات التي أقرها أو اتبعها، وإن كانت قد تمت في حكومات سابقة ما دامت هذه الأعمال المعبية قد استمرت ولم يتم بتصحيحها والسياسات الخاطئة التي وضعها الوزير ذاته أو سلفه في حكومة سابقة لا تزال مستمرة. وكما في السوابق الدستورية والأعراف البرلمانية التي شهدها مجلس الأمة لما يزيد على 50 عاماً ما ينفي عن الاستجواب أي شبهة دستورية ويقطع الطريق على محاولاتك للنيل من دستوريته.

وبعد توضيح كل ما سبق نود أن نبين الآتي: ليس أنت من يضيئ المشروعية على دستورية هذا الاستجواب أو سلامته، وإن حديثك عن احترام الدستور يناقض فعلاً، فانت لا تطبق استيضاحاً بشكل فعلي إنما تمارس التسويف لتعطيل محاسبتك في كل ما ورد بمحاور الاستجواب كافة. والذي لا شك فيه أن الاستجواب تقدم في الحدود والكيفية والتي رسمها الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة حيث



عبد الوهاب البابطين

صراحة على جواز استجواب الوزير عن أعمال حكومة سابقة متى استمرت تلك الأعمال ولم يتم بتصحيحها، والأمر المستغرب ليس محاولة تهرب الوزير من المسألة عبر التذرع بأن التجاوزات التي تمت كانت في عهد وزير آخر وبحكومة سابقة، ولكن الغريب أن الوزير كان يعلم أن في وزارته السابقتين وعندما كان على رأسهما تجاوزات مالية وإدارية محاولاً التملص منها بعذر أنها تمت في عهد حكومة سابقة، ما ثبت لدينا أن هذا الوزير كان وما زال شريكاً في جميع هذه التجاوزات.

كما أن الوزير وفي محاولته للتهرب من هذه المسألة استند إلى تفسير المحكمة الدستورية للمادتين (100) و(101) وتناسى الدستور ذاته والذي نص في المادة رقم (17) منه أن «للاموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن» ليكون قد اختار من مواد الدستور وتفسيره ما يناسبه وتجاهل منه عمداً ما لا يناسبه.

كما أنه لا غنى عن البيان إذا كان الاستجواب موجهاً لسياسة وزارته، وكانت هي سياسة سلفه، فلعضو المجلس الحق في توجيه الاستجواب إلى الوزير متى استمرت سياسة سلفه باقية



الحميدي السبيعي

الوزير المراد استجوابه وزيراً لها، متى كانت هذه الأعمال السابقة قد تمت ولم تستمر في عهده.

وللأسف نجد هنا أن الوزير المستجوب قد اجتزأ القرار التفسيري للمحكمة الدستورية ومارس التضليل بهذا الفعل لإيهام الرأي العام ونوابه بصحة موقفه من الاستجواب، وبأنه مستجوباً بدستورية سنعرض للوزير باقي تفسير المحكمة الدستورية التي تعمد الوزير ومستشاروه تجاهله حيث ذكر في التفسير «إذا استمرت تلك الأعمال في عهد الوزير معيبة دون أن يتخذ بشأنها في حدود سلطته إجراء أو تصرفاً في مكنه قانوناً لإزالة العيب أو إصلاحه، فإن هذه الأعمال بالنظر إلى استمرارها معيبة خلال فترة ولاية الوزير لوزارته تكون داخلة في اختصاصاته بما ينفسح معها مجال المسؤولية السياسية عنها، ويسوغ بالتالي استجوابه بشأنها وفقاً للدستور، كما أنه غني عن البيان أنه إذا كان الاستجواب موجهاً لسياسة وزارته وكانت هي سياسة سلفه باقية في الوزارة وهي التي يهتم بها في المجلس النيابي للحكم لها أو عليها.

وهنا نجد أن تفسير المحكمة الدستورية قد نص



وليد الطببائي

رد النواب د.وليد الطببائي والسبيعي وعبد الوهاب البابطين على الاستيضاحات التي قدمها وزير الشباب ووزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود حول بعض ما ورد في محاور استجوابه. وجاء رد النواب الثلاثة كالتالي: اطلعنا على طلب الإيضاحات المقدم من الوزير المستجوب، وعليه فإننا نرسل لكم ردنا على هذا الطلب.

بعد مضي المدة الدستورية المقررة لمناقشة الاستجواب وهي اسبوعان، أرسل الوزير المستجوب طلب استيضاح لبعض بنود الاستجواب، رغم أن الوزير وفي مقدمة طلب الإيضاحات حاول النيل من دستورية هذا الاستجواب والتهرب من مواجهته، إلا أن هذا الأمر لا يقلل من أهمية هذه المسألة، التي حاول الوزير المستجوب فيها الاستناد إلى أن جزءاً من وقائعها تمت في عهد حكومة سابقة، كما حاول الوزير المستجوب التملص من الاستجواب بالقول إن التجاوزات المالية والإدارية التي شابت أعمال وزارته قد تمت في عهد حكومة سابقة، واستشهد على ذلك بمنطوق قرار المحكمة الدستورية التفسيري الصادر في جلستها المنعقدة في 2006/10/9 بشأن تفسير المادتين (100) و(101) من الدستور والمقيد بسجل المحكمة الدستورية لسنة 2004 تفسير دستوري والذي أوضح فيه: «ولا يجوز استجواب الوزير عن الأعمال السابقة التي صدرت من وزير آخر أو من الوزراء السابقين الذين تولوا الوزارة قبل تعيين

### الوزير لا يضيئ

### المشروعية على

### دستورية هذا

### الاستجواب

### أو سلامته.. وحديثه

### عز احترام الدستور

### يناقض فعله

### تضمنت المساءلة

### بصفة عامة وبإيجاز

### الموضوعات

### والوقائع التي

### تتناولها دونما

### تعميم أو تجهيل